اقتصاد

فوق الطاولة

حجر في المستنقع المصرفي

علي هاشم

بقدر ما يشيعه استمزاج المصرف المركزي لضوابط الإقراض الجديدة من إشارات جدية، فهو يعيد تظهير العجز الذي فتك بمخيلتنا المصرفية للأعوام الثلاثة الماضية، وتحديداً مذ استفاقت بيروقراطيتنا الحكومية على أهمية الميزان التجاري، فكان أن أطلقت شعارات: دعم الإنتاج.. تشجيع التصدير، واستئناف الإقراض الذي تمظهر على شكل «التمويل التأجيري» و«التشغيلي» اللذين أثبتا عدم صلاحيتهما للاستهلاك البشري!

فخلال السنوات الثلاث الأخيرة التي ولجت فيها الحرب «سني يأسها»، يصعب الوقوف على أسباب جذرية حالت دون تدفق الإقراض الحصيف كما سمّاه حاكم المصرف المركزي مؤخرا، وما لم نأخذ بالحسبان تجذّر القدرات المتواضعة لإداراتنا المصرفية وعدم استعدادها للخروج من العلبة الحديدية التي أقفلت على مخيلتها، فلا شيء آخر يبرر إصرارها على تمجيد «وقف الإقراض» بسبب المخاوف التضخمية؟!

قبل جلوسه إلى كرسيه، أطلق حاكم المركزي جملته الاختزالية اللافتة (لا إنتاج.. مزيد من التضخم) وهي تعكس ذهابه إلى مبادرة استئناف الإقراض، وها قد رمى من نوافذ مؤسسته مبادرة لطيّ مرحلة البلادة المدرسية التي لفت إدارتنا المصرفية مؤخراً، لا بل ترك مسافة بينه وبين مخاوفها المصطنعة من طول «فترات التسديد» التي تحولت إلى أيقونة مزيفة لإلصاق إخفاق «القرض التشغيلي» برقبتها، فذهب إلى إعلان فترات سماح مشفوعة بتصاعدية صرف الدفعات بما يكفل جدية المستثمر ويؤسس لمصونية الأموال العامة.. إبداع صغير لربما قد يكفل تفكيك الجانب الفني من إعاقتنا المصرفية!

وعلى أهمية كل ذلك، فما زالت مقترحات الحاكم تستدعي النقد، فباختصار، يمكن التساؤل عن الأسباب التي ستجعل مصير القروض الجديدة مختلفة عن سلفها «التشغيلي» الذي لم تمسسه الأيدي؟!.. في الواقع، يمكن منذ الآن، عرض التحدي على الحاكم بأن الأغلبية الساحقة من التوظيفات التي ستتدفق من مبادرته الجديدة إنما ستتركز في قطاع الإسكان، ليس لأنه يستوعب سعر الفائدة الراهن عند «حيطان» ١٤٪، بل لأنه خارج الضغوط التنافسية على عكس قروض الإنتاج التي لن تلبث أن تتسلل فائدتها المرتفعة إلى تنافسية الإنتاج، مواربة من بند «الاهتلاك» ومباشرة من باب كلفة تمويل رأس المال العامل، لتضيف بذلك ضغوطا للكلفة التي صعّدتها أخرى كالنقل والعقوبات.. إلخ، وعند ذاك، قد يجد الحاكم نفسه وسط معادلة متناقضة مع مضامين جملته الاختزالية آنفة الذكر، وخاصة بعدما يجد الإقراض السكني سبيله لإطلاق جرعة من التضخم المتوقع في المدى المنظور، في ظل الإحجام النسبي عن القروض الإنتاجية التي تميل إلى امتصاصه!

في «بيت القصيد»، يمكن القول إن توقعاتنا المصرفية ترتبط بمشيمة قلقة، ويجب على أحدهم التصدي لتحدي تحريك أسعار الفائدة هبوطا إذا ما أردنا تحقيق الأهداف الإنتاجية والتصديرية.

وما لم يتسن ذلك، فيجب الالتفاف عليها، مثلا عبر تصنيف الزبائن وفق (ممارساتهم) وتوزيعهم على: صنف (بريء حتى تثبت إدانته) يخصص للمنتجين الوطنيين المتعثرين الذين سيحظون بأسعار فائدة تفضيلية، وآخرين (مدانين حتى تثبت براءتهم) ومنهم أولئك المتعثرون قصدا، أو لربما – أيضاً مثلا– يمكن الذهاب إلى آلية تعويضية فاعلة تستقى من لدن حوافز استخدام الطاقة المتجددة التي أدرجها المركزي في مقترحاته، أو من الإعفاء الحكومي للصناعات التصديرية.. ففي المحصلة، تكفلت الفوائد الحالية بالمحافظة على وتائر الإنتاج المنخفضة في المنشآت القائمة، وهي ستستمر بمنع إضافة سلال إنتاجية جديدة من المنشآت المتضررة، أو تلك التي لم تولد بعد.

نواب: إنتاج الفلاحين يذهب بين السماسرة والتجار.. ومربو المواشي يتعرضون للابتزاز بسبب غياب دعم الحكومة

وزير الزراعة: الحكومة تدعم القطاع و١٥,٣ مليار ليرة للمشروعات في ٢٠١٧

هناء غانم

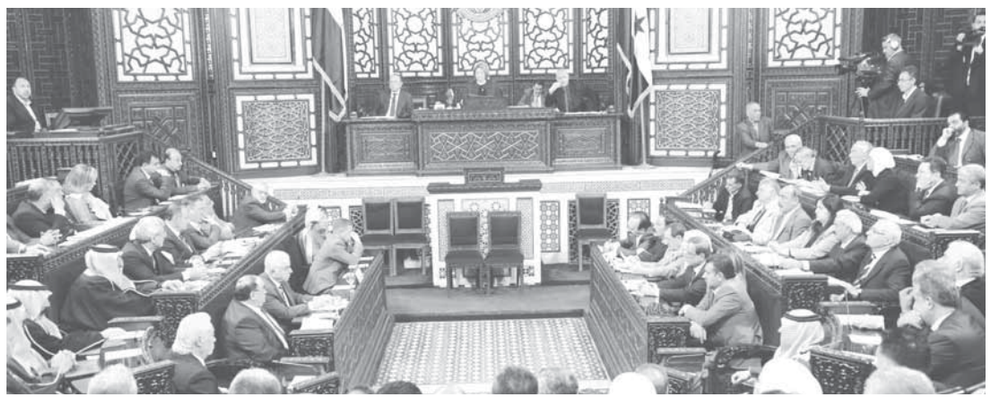

طالب نواب مجلس الشعب خلال جلسة الأمس بحضور وزير الزراعة أحمد القادري، بضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي ودعم القطاع الحيواني وتأمين متطلبات استيراد الأبقار والأعلاف، وحماية الفلاح ودعمه على مختلف الصعد، مؤكدين ضرورة إيجاد حل للضرر الذي يتعرض له الفلاحون في مختلف المحافظات، مع تأكيد تأمين المحروقات وحماية المزروعات من موجات الصقيع التي تضررت.. مؤكدين ضرورة تحسين الواقع الزراعي والاستجابة بشكل أكبر لاحتياجات ومتطلبات الفلاحين وتقديم القروض وتأمين المحروقات لهم ليساهموا في زيادة وتيرة عجلة الإنتاج، إضافة إلى أهمية العمل على ترميم الثروة الحيوانية وزيادة المساحات المزروعة لتأمين وفرة المنتجات الزراعية للمواطنين.

وأشار النائب أحمد زيتون إلى معاناة الفلاحين الكبيرة لأن «ما ينتجونه من محاصيل زراعية يذهب ما بين السماسرة والتجار» مقترحا أن تتولى الوزارة مهمة التسويق مباشرة من مراكز الإنتاج وتشتري المحاصيل الزراعية من الفلاحين عبر مؤسسة التسويق وبالتنسيق مع الروابط والجمعيات الفلاحية.

من جهته دعا النائب أحمد درويش إلى الاهتمام بالثروة الحيوانية التي تتعرض لخطر كبير نتيجة تقلص المساحات المزروعة وغلاء الأعلاف، مبيناً أن مربي المواشي يضطرون نتيجة لغياب الاهتمام الحكومي والدعم بالأعلاف إلى بيع مواشيهم للتجار ويتعرضون للابتزاز من قبلهم. كما تساءل النائب عماد نمور عن خطة الوزارة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الإستراتيجية وخاصة القمح مطالبا الوزارة بوضع خطة لحماية الثروة الحيوانية والاهتمام بها علفيا وصحياً. في حين دعا النائب عبد الكريم إسماعيل الوزارة إلى معالجة مسألة ارتفاع أسعار الأعلاف التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الثروة الحيوانية عبر السماح للاتحاد العام للفلاحين والتجار باستيراد الأعلاف.

من جانبه طالب النائب عمار الأسد الوزارة بصرف تعويض للفلاحين المتضررين من حريق أشجار الزيتون في منطقة القرداحة مشيراً إلى الدور الكبير الذي تضطلع به الوزارة ومديريتها في اللاذقية وريفها، ولفت إلى الضرر الذي لحق بالمزارعين في الأرياف بمنطقة الساحل بسبب موجة البرد والصقيع داعيا الوزارة لاتخاذ إجراء أسرع يأخذ بالحسبان أن يكون توقيت تأمين الكهرباء للمزارعين مناسباً وليس أن يأتي بعد تضرر المحصول بسبب موجة الصقيع.

في معرض إجاباته على تساؤلات النواب، أشار وزير الزراعة أحمد القادري إلى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي من خلال مضاعفة الاعتمادات للخطة الاستثمارية من ٧ مليارات إلى ١٥,٣ مليارا. وفي مجال دعم الثروة الحيوانية بيّن أنه تم رصد مبلغ ٩ ملايين يورو لتطوير منشات المباقر وتأمين عدد من البكاكير واستيرادها لاستبدال القطيع الموجود في المؤسسة وسيتم بيع مواليد هذه البكاكير إلى مربي الثروة الحيوانية وتم التعاقد على ١٦٠٠ بكيرة سيتم توريدها خلال الشهرين القادمين وسيتم التعاقد على كميات مماثلة خلال الشهرين القادمين.

وبخصوص قطاع الدواجن بيّن أن هناك دعماً حكومياً لهذا القطاع من خلال تأهيل منشأة زاهد بطرطوس وتطوير وزيادة إنتاجيتها من ١٩ مليون بيضة سنوياً إلى ٥٠ مليون بيضة إضافة إلى تأمين بعض التجهيزات الأخرى لمنشأة صيدنايا وحمص، واستكمالا لدعم الثروة الحيوانية تم تأمين مبلغ ١٥ مليون دولار لمؤسسة الأعلاف لاستيراد كمية من الأعلاف لزوم توزيع المقننات العلفية على الثروة الحيوانية وقد تعاقدت المؤسسة على استيراد كميات من الشعير والذرة الصفراء وكسبة فول الصويا ليتم توزيعها على مربي الثروة الحيوانية إضافة إلى الأعمال التي نفذتها الوزارة من خلال استنباط العديد من الأصناف عالية الإنتاج منها ١٩ صنفاً من الأصناف النباتية خلال العام الماضي وهذا العام و١١ صنفاً من التفاحيات مؤكداً أن كل هذه الأصناف والتقنيات الحديثة تساعد الفلاحين على زيادة وحدة إنتاجيتهم إضافة إلى نشر بعض المحاصيل العلفية الداعمة للكميات التي توزع من مؤسسة الأعلاف وتشجيع زراعة الصبار العلفي الأملس إضافة إلى الاستفادة من المخلفات الزراعية كتقليم أشجار الزيتون أو مخلفات معامل الكونسروة ومعامل تصنيع العنب. إضافة إلى تشجيع بعض الزراعات مع الشعير لتأمين علف متكامل للثروة الحيوانية في مناطق الاستقرار. مبيناً أن كل هذه التقنيات والأعمال تساعد على التخفيف من الآثار السلبية للظروف الاستثنائية على القطاع الزراعي وعلى الفلاحين والثروة الحيوانية.

وأشار إلى تنفيذ دراسة حول معاناة مربي الدواجن الصغار منهم من القطاع الخاص من جميع المحافظات حيث تم تنفيذ استبيان لمعرفة الصعوبات التي تعترض سير العملية الإنتاجية لمشاريعهم لعرضها على اللجنة الاقتصادية التي كلفت لجنة لمتابعة عمل هذا القطاع وتأمين كل المتطلبات لاستمرار العملية الإنتاجية لهؤلاء المربين وإيجاد الحلول.

مؤكداً أن هذه المقترحات هي عبارة عن حلول آنية سريعة لمساعدة هؤلاء المربين إضافة إلى تقديم حلول طويلة الأمد لهم لتصب جميعها في اتجاه تشجيع النشاط الزراعي العام.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين الوزير أن خسائر القطاع الزراعي بلغت نحو ٩٣ مليار ليرة خسائر مباشرة، ونحو ٩٠٠ مليار ليرة تقريباً خسائر غير مباشرة، خلال سنوات الحرب.

وزارة المالية: المباشرة بقطع حسابات موازنات الدولة من ٢٠١٢ بما توافر من بيانات

رئيس لجنة الموازنة في مجلس الشعب لـ«الوطن»: على الوزارة الإسراع بقطع حسابات خمس موازنات سابقة

عبد الهادي شباط

حسمت وزارة المالية أمرها فيما يخص قطع حسابات الموازنات العامة للدولة في اجتماع خاص بالموضوع يوم أمس ترأسه الوزير مأمون حمدان، إذ سوف تباشر قريباً الوزارة بقطع حسابات الموازنات من العام ٢٠١٢، بما توافر لديها من معلومات وبيانات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مسؤول في الوزارة أن سبب التأخر الرئيسي في إنجاز قطع الحسابات عن السنوات الماضية (٢٠١٢-٢٠١٥) يتمثل بعدم استكمال البيانات والمعلومات الخاصة لإنجاز القطع، نظراً لخروج العديد من الدوائر والمديريات الحكومية عن الخدمة بسبب الأحداث والظروف الدائرة في العديد من المناطق.

وأوضح أنه سيتم إجراء قطع الحسابات بما توافر من بيانات على أن يتم العمل على استعاضة البيانات الناقصة عبر تقديرها مبدئياً، ريثما يتم التحقق من هذه البيانات لاحقاً، وكانت الحكومة توقفت عن إجراء قطع حسابات الموازنة العامة للدولة من العام ٢٠١٢ علماً أن الدستور منح الحكومة مهلة سنة واحدة لإتمام قطع الحسابات.

من جانبه أكد رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب حسين حسون لـ«الوطن» أن تأخر قطع الحسابات من العام ٢٠١٢ هو مخالف للدستور الذي سمح بمهلة عام واحد لإنجاز قطع حساب الموازنة، ولا بد لوزارة المالية العمل بشكل جاد والإسراع في إنجاز قطع الحسابات المتراكمة لخمس سنوات سابقة.

وفي سياق متصل بالموازنة، أشار المسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن» إلى أن كتلة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة في جميع القطاعات الإدارية والاقتصادية إضافة إلى متممات الأجور سجلت نحو ألف مليار ليرة سورية للعام الجاري (٢٠١٧) وبالنظر إلى ما يشكله إجمالي كتلة الأجور والرواتب من إجمالي موازنة ٢٠١٧ المقدرة بـ٢٦٦٠ مليار ل.س سنجدها تقترب من ٣٧,٦٪.

وهنا ينقلنا المسؤول بحديثه إلى ما تطمح إليه وزارة المالية في جباية الضرائب، محدداً مبلغ ٣٦٧ مليار ل.س، وهو مبلغ أقل بكثير من كتلة الأجور والرواتب ومتممات الأجور ولا تغطي أكثر من ٣٦,٧٪ منها، وذلك من باب القياس فقط، إذ هناك إيرادات أخرى للدولة.

أكد المسؤول أن وزارة المالية تقوم بإجراءات خاصة للحدّ من حالات التهرب الضريبي، إلا أن نظام التحصيل وخاصة المتعلق بالتحصيل الضريبي من كبار المكلفين والذي يعتبر تصريح المكلف قاصراً وغير كاف، موضحاً أن الوزارة تعمل على التحقق من قيمة التحصيلات ومطابقتها مع الواقع الفعلي للمكلفين قدر المستطاع إلا أن نقص عدد المراقبين ونقص وسائل النقل مقارنة مع حجم الأضابير الضخم لا يسمح بسرعة التحقق من دقة وصحة الجبايات من المكلفين وأنه من غير المنطقي العودة إلى أضابير المكلفين لعدة سنوات سابقاً للتأكد من صمتها وخاصة أن ظروف البلاد الحالية أدت إلى تغير حال الكثير من المنشآت والفعاليات الصناعية والتجارية والاقتصادية بشكل عام.

وكان وزير المالية صرح في مجلس الشعب مؤخراً أن هناك مشكلة لدى المكلفين فيما يتعلق بالثقافة الضريبية في المجتمع ويجري العمل من عدد من اللجان الهندسية في الوزارة على أتمتة الضرائب للاستغناء عن عنصر العامل البشري وتحقيق الهدف المرجو من التحصيل الضريبي، وأنه يجب التفريق بين الضريبة والرسم الذي يفرض مقابل خدمة معينة وأن هناك تنسيقاً مع وزارة السياحة لجباية رسم الإنفاق الاستهلاكي، مؤكداً أنه رغم وجود بعض حالات الفساد والتلاعب من بعض العاملين إلا أنه لا توجد مؤسسات فاسدة وأن وزارة المالية تصل إلى محاسبة أي عامل أو مكلف يرتكب مخالفة أو تجاوزاً خلال مهامه المكلف بها.

طموحات ترامب النفطية

هيثم غانم

بدأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب خطابه الرئاسي الأول مؤكداً ما سبق أن طرحه خلال حملته الانتخابية: (أميركا أولاً)، وكان قد طرح خلال حملة ترشحه للرئاسة مواضيع عديدة، كان من بينها قضايا اقتصادية وجيوسياسية، أثارت جدلاً واسعاً في أوساط الرأي العام الأميركي والعالمي، الآن، وبعد أن استلم ترامب رئاسة الولايات المتحدة، ماذا ستكون انعكاسات ما طرحه من برامج خلال حملته الانتخابية، إذا تحققت تلك البرامج، وخاصة فيما يتعلق بقضايا النفط والغاز على المسائل الجيوسياسية وعلاقات الولايات المتحدة الخارجية.

في مجال النفط

بدايةً، لنعد سنوات قليلة إلى الوراء، حين شهدت الفترة بين العام ٢٠٠٤ وحتى منتصف العام ٢٠٠٨ ارتفاعاً غير مسبوق في أسعار النفط الخام، وصلت ذروتها إلى نحو ١٦٥ دولار أميركياً للبرميل، تلا ذلك انهيار مفاجئ في الأسعار، والأزمة المالية الحادة في الولايات المتحدة.

حققت الدول المنتجة للنفط، وشركات النفط العالمية فوائض عالية جداً في العائدات، وازدهرت صناعة إنتاج (النفط والغاز الصخري) في الولايات المتحدة، وازداد إنتاجها المحلي من النفط، مع التنويه هنا إلى أن النفط والغاز الصخري يمتازان بأن فترة استرداد التكاليف والاستثمارات قصيرة جداً– نحو أربع سنوات– وعمرها قصير لإنتاج الآبار مقارنة بالنفط التقليدي.

تشير المصادر إلى أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة ارتفع من ٥,٦ ملايين برميل يومياً في العام ٢٠١١ إلى ٩,٤ ملايين برميل يومياً في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يبلغ وسطي الإنتاج في عام ٢٠١٦ نحو ٨,٨ ملايين برميل يومياً– ونذكر أن استهلاك الولايات المتحدة يبلغ ربع الإنتاج العالمي من النفط، أي حوالى ٢٥ مليون برميل يومياً. وتشير الدراسات إلى وجود الكثير من التوضعات الحاملة للنفط الصخري في الولايات المتحدة، حددت على خريطة التشقيق الهيدروليكي في ولايات أوكلاهوما وشمال داكوتا وتكساس، ومن المعروف أن التشقيق الهيدروليكي والحفر الأفقي هما من وضعا الولايات المتحدة على مسار تحقيق أمن الطاقة الذي تسعى إليه بخطى ثابتة، إلا أن عملية التشقيق الهيدروليكي ما زالت عالية التكاليف على الرغم من التقدم التكنولوجي وزيادة عدد الآبار، وبالتالي، فإن هذه العمليات ستكون غير مجدية– اقتصادياً– في ضوء أسعار النفط الحالية المنخفضة، ما سيؤدي إلى تراجع إنتاج النفط الصخري.

في مواجهة ذلك، يؤدي الرئيس المنتخب دونالد ترامب التوسع بعمليات الحفر والتنقيب عن النفط، وقد ينهي الحظر على الحفر في ولاية آلاسكا، ما يسهل عمليات الاستكشاف والتنقيب في منطقة الجرف القاري الجنوبي الشرقي، كذلك سيسعى لإعادة فتح أراض فيدرالية لتنفيذ عمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط. كذلك يشمل برنامج ترامب إنشاء خط أنابيب Ley rotone XL، وهو المرحلة الرابعة من مشروع Keystone الذي بدأ في عام ٢٠٠٥. وسينقل هذا الخط عند إنجازه ٨٣٠ ألف برميل نفط يومياً من ألبرتا في كندا إلى نبراسكا.

يسعى ترامب إلى إغراق السوق الأميركية بنفط رخيص – نسبياً– وقريب من الولايات المتحدة، وسيكون ذلك خبراً سعيداً لمصافي النفط في الولايات المتحدة، التي أنفقت استثمارات كبيرة في بنائها (وهي أموال قديمة– اقتصادياً)، لكنه لن يفرح الشركات المنتجة، التي تستثمر أموالاً جديدة، إلا أن ترامب يرى ذلك أكثر فعالية في إدارة الاقتصاد.

من ناحية أخرى، فإن سعي إدارة ترامب الجديدة، كما كان ذلك سعي إدارة أوباما، هو تحقيق الاكتفاء الذاتي بمصادر النفط وربما الوصول بالولايات المتحدة مستقبلاً لتكون دولة مصدرة، والوصول إلى الاستقلال عن الاعتماد على النفط المستورد وخاصة من منطقة الخليج.

وقد تحدث دونالد ترامب عدة مرات خلال حملته الانتخابية عن تأثيرات الشرق الأوسط (دول الخليج، والسعودية بشكل خاص) على السياسة الأميركية، والرشاوى المقدمة لسياسيين أميركيين، وقد سبق أن نشرت في سنوات ماضية مقالات صحفية وكتب عديدة لكتاب أميركيين حول هذا الموضوع، وتناولت أسماء سياسيين كبار، منهم مثلاً هنري كيسنجر وبريجنسكي وبيل كلينتون... وتوني بلير. ولعل فضيحة صفقة اليمامة ما زالت تزكم الأنوف. كي يستطيع دونالد ترامب تحقيق وعده بالحد من تأثير المال النفطي الخليجي– السعودي على القرارات السياسية في واشنطن العاصمة، على الولايات المتحدة أن تتحرر أولاً من الاعتماد على استيراد النفط من السعودية، ولنر بعد ذلك تأثيرها على العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية.

إذا حققت توجهات الرئيس المنتخب ترامب زيادة في الإنتاج المحلي من النفط، من خلال فتح مناطق جديدة للتنقيب والتطوير، فقد يؤدي ذلك إلى الحفاظ على أسعار منخفضة للنفط الخام.

في مجال النفط والغاز شرق المتوسط

لم يكن اختيار ترامب لرجل قادم من الصناعة النفطية «ريكس تيليرسن» وزيراً للخارجية، سابقة في الإدارة الأميركية. ونذكر أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش كانت بأغلبيتها آتية من الصناعة النفطية «ديك تشيني وكونداليزا رايس وجورج دبليو بوش نفسه». لكن التوجه الذي طرحه ترامب في شعاره «أميركا أولاً» والظروف والمتغيرات الدولية التي طرأت على العالم في السنوات الأخيرة، والوضع الاقتصادي والمالي في الولايات المتحدة، يرسم ملامح علاقات جيوسياسية جديدة في العالم.

فيما يخص منطقة شرق المتوسط، نشير بداية إلى ما ذكره بعض المحللين أن من أسباب شن الحرب على سورية (نذكر أن قطر طرحت مشروعاً لنقل الغاز إلى ميناء العقبة الأردني في بداية القرن الحالي، تنفذه شركة «أنرون» الأميركية، لم ير المشروع النور بسبب انهيار شركة «أنرون» ورفض السعودية للمشروع حينها) دعم سورية إنشاء خط لنقل الغاز من إيران إلى العراق ثم سورية نحو أوروبا، ما أثار غضب تركيا وقطر، ووقوفهما إلى جانب دعم وتسليم وتدريب وتسهيل عبور المقاتلين إلى سورية كذلك، فإن مشروع خط نقل الغاز القطري يزاحم مشاريع نقل الغاز الروسي إلى أوروبا ويؤثر على دورها كمورد للغاز الطبيعي.

نشير إلى أن كمية الغاز الذي وردته شركة «غاز بروم» الروسية إلى أوروبا شكلت ثلث كمية الغاز المستهلك فيها، وتسعى روسيا للحفاظ على حصتها في السوق الأوروبية.

والسؤال، ما احتمالات تغيير المواقف تجاه هذه المشاريع في ضوء التغيرات المتوقعة في المواقف السياسية في العالم، وفي شرق المتوسط؟

بالنسبة لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، فإن دفء العلاقة التي بدأت بين الرئيس الروسي بوتين والرئيس الأميركي المنتخب ترامب من جهة، سوف يزيل العوائق التي كانت تقف في وجه خط روسيا– تركيا لنقل الغاز عبر البحر الأسود، وتخطي أوكرانيا كنقطة عبور.

أما بالنسبة لنقل الغاز، وربما أيضاً النفط، بين إيران والعراق إلى سورية، فسوف نعرض أولاً المعلومات التالية: تحتل إيران المرتبة الثانية بين دول العالم، من حيث الاحتياطي المؤكد للغاز الطبيعي، والذي يقدر بكمية ٣٣,٦ تريليون متر مكعب، ويشكل احتياطي الحقول البحرية الواقعة في الخليج نسبة ٦٧ بالمئة من هذا الاحتياطي (منها حتى جنوب بارس وشمال بارس) لا تستثمر إيران حالياً سوى جزء ضئيل نسبياً من هذا الاحتياطي وتحتاج إلى توسيع عمليات التطوير والاستثمار، وإلى أسواق لتصدير الغاز المنتج أي إلى استثمارات مالية كبيرة لتحقيق هذه الفعاليات، وبرنامج زمني طويل نسبياً، أما العراق فيحتل المرتبة السابعة في العالم، إذ تقدر كمية الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بـ٦,٤ تريليونات متر مكعب، والعراق يحتاج أيضاً إلى استثمارات مالية كبيرة لاستكمال عمليات التنقيب والتطوير وإنتاج الغاز وتسويق الغاز المنتج، إذ إن كمية الغاز المستهلك في السوق الداخلية حالياً تكاد لا تذكر.

إن البيئة التي يجب توافرها لتحقيق بناء خطوط لنقل النفط والغاز بين دول متجاورة والركيزة التي تستند إليها هذه المشاريع هي توافر الأمن والاستقرار في تلك الدول: (المنتجة، ودول العبور، والسوق المستهلكة) وهذه الخطوط بدورها تساهم بشكل فعال في استمرار حالة الأمن والاستقرار من خلال تحقيق المصالح المشتركة بين تلك الدول.

تشكل منطقة شرق المتوسط: إيران– العراق– سورية– لبنان– الأردن ومصر سوقاً اقتصادية مشتركة واعدة، سواء من ناحية موقعها الجغرافي أم من ناحية حاجتها إلى مصادر الطاقة لتطوير وتنمية مجتمعاتها، وتحقيق مصالح تلك الدول المتجاورة، وبناء نظام لنقل الغاز، وآخر لنقل النفط، وإقامة مصفاة للتكرير وإنتاج المشتقات في شرق المتوسط– سورية مثلاً، تغطي حاجة أسواق تلك الدول وتصدر الفائض منها إلى أوروبا، لا يشكل منافسة أو مزاحمة لمنتجين آخرين، بل سيساهم في تطوير اقتصاد تلك الدول وتنمية مجتمعاتها وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام.